وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقباس الامن في المتوسط

السنة أولى ماستر علاقات دولية

أستاذ المقياس جدو فؤاد

عنوان المحاضرة : الامن الطاقوي كمدخل للتعاون و الصراع في المتوسط

1- <u>مفهوم الامن الطاقوي :</u>

اما مفهوم " امن الطاقة " ليس مفهوما جديدا و ترجع بداياته الي قرار وينستون تشرشل الذي يعد اول من طرح تعريفا له حين أشار إلى أن ": **أمن الطاقة يمكن في التنوع و التنوع فقط .**"و قد كان يقصد من خلال تعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية و عدم الاعتماد على مصدر واحد"[1].

فمع التهديدات الأمنية لمصادر الطاقة خاصة بعد الثورة الإيرانية الإسلامية و حرب أكتوبر 1973 اصبح مفهوم امن الطاقة جليا في استراتيجيات الامن القومي للدول الصناعية الكبرى بل انها اخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة و امنها على المستويين الداخلي و الخارجي و بدأت بوضع دراسات خاصة بأمن الطاقة و رصد ميزانيات لتنفيذها.[2]

لكن هناك إشكاليات رئيسية في ضبط مفهوم امن الطاقة و هي :

الإشكالية الأولى :عدم وجود تعريف شامل لمفهوم الامن مع اختلاف منظور كل دولة لمفهوم الامن الطاقوي حسب هل هي دول منتجة او مستهلكة .[3]

الإشكالية الثانية :امن الطاقة يعتبر مفهوما اقتصاديا الا ان له ابعاد مختلفة سياسيا و بيئيا و امنيا.

بدأ مفهوم امن الطاقة يتطور من خلال الازمات التي عرفها العالم حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية حينما حصلت الدول المنتجة على استقلالها السياسي الي مفهوم اخر يتعلق بأمن العرض و الطلب نتيجة لكبرى الازمات الاقتصادية في مجال الطاقة و بعدها الى امن المنشأة الطاقوية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 .[4]

فتختلف التعريفات الخاصة بمفهوم امن الطاقة بحسب موقع الدولة في السوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة او مستهلكة فبالنسبة للدول المصدرة يقوم مفهوم امن الطاقة على " امن الطلب و ضمان امن مصادر الطاقة مع مشروطية العائد المالي اما الدول المستهلكة فتعرف امن الطاقة " امن الامدادات و تنوع المصادر و استقرار الأسواق العالمية "[5].

و يمكن ان نقدم مجموعة من التعريفات لأمن الطاقة اين نجد ان الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه:"الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، و بأشكال متعددة و بكميات كافية و بأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات و الأسعار المناسبة. لأن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة ، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية،و استمرارية النمو الاقتصادي و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول.[6]

اما تعريف الوكالة الدولية للطاقة فعرفت امن الطاقة بانه " تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول ، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة " [7] ، فهذا التعريف جاء ضمن الأهداف التي أنشئت لأجلها الوكالة الدولية للطاقة و هي ضمان التعاون الدولي في مجال الطاقة خاصة بعد حرب أكتوبر 1974 .

كما ورد في مقال لـ "جوناتان الكيند Jonathan Elkind"الذي يحمل عنوان " الأمن الطاقوي : نداء إلى توسيع الأجندة "Energy Security :Acll for brouder Agenda" أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاث عناصر أساسية وهي: الوفرة Avaibility ، الموثوقية Rebiability، القدرة[8]Affordabilitity

فهذه المرتكزات لم تعد كافية بل أصبحت مركبة و تقوم على متغير أساسي الا و البيئة كما جاء في تعريف الوكالة الدولية للطاقة كجزء أساسي من امن الطاقة الى جانب الموازنة ما بين امن الامدادات و امن الطلب حتى تضبط العملية التبادلية و بتالي تحقيق استقرار في السياسات العالمية خاصة ان الطاقة أصبحت سلاح يستخدم في الصراعات السياسية كما يحدث بين الولايات المتحدة الامريكية و ايران عندما تريد الضغط عليها تطلب من الدول المنتجة و الحليفة لها ان ترفع الإنتاج بما يؤثر في الأسعار ام كما حدث بعد حرب الخليج الثانية عندما استخدم النفط مقابل الغذاء بعد هزيمة العراق و بالتالي الامن الطاقوي له ابعاد كثيرة و متعددة تختلف من دولة الى اخري حسب الحالة و المتغيرات.

2- <u>امن الطاقة كمدخل للتعاون في المتوسط :</u>

عرفت منطقة المتوسط مجالات عديدة للتعاون بأبعاده الاقتصادية و السياسية و الأمنية كما عرف في فترات زمنية صراعا بين ضفتي المتوسط كما حدث بين اليونان و تركيا او من خلال

التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011 و في المقابل عرف أيضا محاولات بناء اليات للتعاون كالشراكة الأورو متوسطية و سياسات الجوار الأوروبية و مجموعة 5+5 و الاتحاد من اجل المتوسط و غيرها الا ان محور التعاون الاقتصادي بين ضفتي المتوسط قائم على الشق الاقتصادي و التجاري بين الطرفين مع ميل الطرف الأوروبي الى الاعتماد على دول الجنوب في مجال الطاقة و اعتبارها أيضا سوقا للدول الأوروبية.

لقد أكدت الوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمنبثقة عن المفوضية الأوروبية أن امن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية تتلخص على النحو التالي:[i]

* إدارة الطلب: ويقصد بها تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان .

* التنويع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شانه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

* تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق امن العرض يتطلب آن تكون سوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات .

* التحكم في العرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تامين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي .

و يمكن ان نستعرض اهم المجالات التي تم فيها التعاون بين ضفتي المتوسط في مجال الطاقة و الذي يقوم على معادلة متوازنة بين الطرفين دول تضمن الامداد و طلب تضمن الأسعار و ترتكز أساسا بين الجزائر و ليبيا و دول الاتحاد الأوروبي ، فيمكن ان نقدم مؤشرات حول الامدادات الغازية التي تقدمها الجزائر للاتحاد الأوروبي حيث تصدر الجزائر الى اسبانيا ما يقدر ب 3 مليار م 3 و الى إيطاليا 4 مليار م 3 و فرنسا 2.5 مليار م 3 و بريطانيا 4.75 م 3 بالإضافة الى انبوبين يربطان الجزائر بأوروبا و هما الانبوب الشرقي الذي يربط الجزائر تونس إيطاليا و الذي يعرف ب Enrico Mattei سنة 1983 و الانبوب الثاني و الذي يربط الجزائر بالمغرب بإسبانيا و البرتغال و الذي يعرف

ب FarellePedron Duran[9]و هذا يبين مدى ارتباط دول المتوسط ببعضها البعض خاصة في مجال الطاقة .

فالدول الأوروبية و الدول الجنوبية للمتوسط عملا على تعزيز التعاون البيني بينهما من خلال بناء اليات للتعاون و التركيز على مجالات الطاقة و خاصة الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية النفط و الغاز فنجد مثلا من خلال الية التعاون الاورومتوسطي و الذي جاء كنتجية لمسار برشلونة اهداف محددة في مجال الطاقة و التنمية و هي :

- التزام الدول الأوروبية في المشاركة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدما لتقوية الطاقة الذاتية في البحث و تشجيع الأبحاث العلمية و إقامة مشاريع مشتركة بين الدول [10].
- جاءت سياسة الجوار الأوروبية بعد تبني ورقة عمل استراتيجية أوروبية اتجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط بتاريخ 12 ماي 2004 [11]بهدف تحقيق مجموعة من الإجراءات لتعزيز التعاون البيني خاصة في مجال الطاقة من خلال تبني سياسات مشتركة في اطار التعاون الثنائي و المتعدد و ان كان الامر يتعلق بالجزائر و ليبيا تحديدا بحكم انهم اكبر موردي الطاقة للمنطقة الأوروبية .
- جاء بعدها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط و الذي اطلقه نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 اين نجد ان اهم هدف من اهداف هذا الاتحاد هو تطوير الطاقة الشمسية و استغلالها في مجلات متنوعة [12]و هذا ما تجسد فعلا حيث تم انشاء

صندوق لتنمية الطاقات المتجددة بالمغرب خصص له مبلغ 1 مليار دولار من طرف المملكة العربية السعودية كهبات و مبلغ 800 مليون دولار من طرف الامارات و مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمبلغ 200 مليون دولار الي جانب المساهمة الأوروبية من طرف اسبانيا كدعم تقني لإنشاء اكبر محطة طاقة شمسية بالمنطقة و التي تعمل على ضمان انتاج 160 ميغاواط[13] كمشروع بديل لمشروع انتاج الطاقة الشمسية بين الجزائر و المانيا في الصحراء الجزائرية .

- كما تجسدت العديد من المشاريع العلمية في مجالات الطاقة حيث تم دعم مراكز الطاقات المتجددة في الدول العربية و خاصة الجزائر من خلال انشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة و هو تابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي حيث جاء التعاون في اطار برنامج افيروسو الذي يهدف الي تكوين خبراء في الدول المغاربية في مجال الطاقات المتجددة و يمتد هذا المشروع من 2014 الى 2020[14]و بالتالي تنمية قدرات الدول المغاربية في مجال الطاقة و ضمان تزويد أوروبا بطاقة متجددة و نظيفة.
- كما استطاعت كل من الجزائر و اسبانيا ابرام مشاريع تعاون ما بينها في مجال الطاقة و أهمها :[15]

  - المشروع الأول : اختيار نظم الضخ بالطاقة الكهروضوئية
  - المشروع الثاني : انشاء أنظمة تزويد الطاقة بواسطة الطاقة الكهروضوئية او ما يعرف بمشروع اسكرامAssekrem و الذي يعتمد على الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية.

و بالتالي نجد ان الدول الجنوبية ترتبط بالدول الشمالية للمتوسط باتفاقيات جماعية كالشراكة الأورومتوسطية او الثنائية بين فرنسا و الجزائر مثلا و كلها تركز على عنصر أساسي الا و هو تأمين الطاقة بجميع اشكالها.

و تجسد مشروع مهم بين الدول المتوسطية لتامين الطاقة الكهربائية و هو مشروع ميد تسو medtso اين جاءت في دباجة هذا المشروع ما يلي :[16]

" دمج المنطقة الأورو-متوسطية ليس فقط يمثل فرصة، ولكن شرط أساسي من أجل التقارب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ومعالجة النقائص معا، خصوصا في مرحلة عدم الاستقرار الحالية

مشاكل الشغل والمشاكل الاجتماعية تضفي اثار وخيمة على الضفتين، لدى تطوير البنية التحتية (الطاقة والمياه والنقل) هي مفتاح المسار الجديد للتنمية، يرتكز أساس على العمل.

و من هدا السياق، تلعب الطاقة دورا حيويا في أمن بلدان البحر الأبيض المتوسط، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

نبدأ في عام 2013، ميد تسو بدأت انشطتها, ميد تسو تضم شركات مسيري شبكات الكهرباء في 18 دولة تمثل البحر المتوسط بما في ذلك إسرائيل وفلسطين منذ 9 ديسمبر 2013.

تستند مبادرة ميد تسو على التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق التكامل بين الأنظمة الكهربائية في البحر الأبيض المتوسط، والفوائد الناتجة عن تقاسم الموارد (مصادر الطاقة الأولية، ومحطات إنتاج الطاقة) ودراية كافة تكاليف ومخاطر الاستثمارات في البنية التحتية"

و بالتالي نجد ان هذا المشروع يهدف الي تحقيق التعاون في قطاع اخر الا وهو الطاقة الكهربائية مهمها تنوعت مصادرها سواء عبر الطاقة الشمسية او الرياح او المياه فهي أساسية في بناء التعاون الثنائي و التنمية ما بين دول ضفتي المتوسط في ظل التهديدات الأمنية الراهنة.